اقتصاد

فوق الطاولة

الغاز السوري.. والتحالف الروسي الخليجي التركي

علي محمود هاشم

نهاية ٢٠١٧، أعلنت الحكومة بداية العام الجاري موعداً للشروع باستخراج الغاز من المنحدر القاري السوري وفق خارطة طريق تم رسم ملامحها مع الدول الصديقة.
بطبيعة الحال، سيكون للشركات الروسية، وفي مقدمها «ستروي ترانس غاز» ذات الباع الطويل بمشاريع استخراج ونقل برية حيوية في سورية منذ ما قبل الحرب، دور كبير في عمليات البحر الذي قدرت الهيئة الجيولوجية الأميركية احتياطياته – بشكل ملطّف – عند ٧٠٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.
بعد مساهمتها الميدانية في مكافحة الإرهاب على الأرض السورية ونجاحها في تثبيت وقائع «جيوعسكرية» جديدة فككت سلسلة الآمال الغربية باقتطاع ممرات طاقوية جنوب غربي آسيا لتهديد تنافسية مصادرها، نسجت روسيا سلسلة من التحالفات مع أحصنة الغرب في ممالك وإمارات الخليج العربي، ومع تركيا وحتى مصر.
مملكة السعودية التي لطالما غرزها الغرب كـ «خنجر أوبك» في خاصرة منافسيه، الآسيويين، انقلبت من انتحاري دفعه الغرب إلى تفجير نفسه أسفل لوائح أسعار النفط عام ٢٠١٤ تهديداً للموارد المالية الروسية، إلى حليف إستراتيجي ضمن «أوبك +» نهاية ٢٠١٦ مهمته الأولى والأخيرة «الحفاظ على أسعار عادلة للنفط»؟!.
التحالف الروسي السعودي تمدد إلى شراكات نُسجت مع «آرامكو»، عقر دار معقل الغرب في الخليج، على شكل مشاريع إستراتيجية في البتروكيماويات وشراكات في تطوير صناعة الغاز واستخراجه من الآبار الروسية.
على المقلب التركي، الشريك الناتوي في تجييش «الدين» خدمة لمصالح الغرب المتعاكسة في آسيا، تحولت تركيا من تهديد عميق للأمن الإستراتيجي الروسي مستضيفة آمال الغرب في تمرير أنابيب «نابوكو» من قزوين نحو أوروبا، كأخطر التهديدات التي واجهها الغاز الروسي مطلع القرن الحالي، إلى عدو أكثر خطراً لتلافي هزيمة الغرب تلك عبر مد أنابيب «نابوكو سوري» الذي كان مقدراً له أن يقطع الصحراء شرقاً قادماً من الخليج باتجاه تركيا فأوروبا.
اليوم، باتت تركيا شريك روسيا بديل «أنبوبيا» لأوكرانيا في استضافة أنابيب غاز «السيل الأزرق» المندفع نحو جنوب أوروبا.
لم يقتصر التحالف الروسي التركي على «حرب الأنابيب»، بل امتد إلى الاستخراج بعد قيام موسكو بوساطة ملحوظة لتبريد حرب الحقول التركية اليونانية في بحر إيجه وشمال قبرص، هذا التحالف مهد لإعلان متوقع عن أول اكتشاف تركي بحري للغاز قريباً.
في مصر أيضاً ثمة شراكات نسجتها الشركات الروسية مع شركاء غربيين لاستخراج الغاز من الحقول الأكبر التي تم اكتشافها في المتوسط حتى الآن.. وفي العراق رسخت روسيا استثمارات كبيرة متدحرجة في قطاع الطاقة تغطي فيما تغطي بناء شبكات أنابيب في إقليم كردستان نحو تركيا.
تخوض روسيا اليوم حروباً وتحالفات على طول القارة الطاقوية شرق المتوسط وعرضها، لكن من غير المرجح أن تشكل تحالفاتها الجديدة مع أعداء الأمس، حجر عثرة أمام مساهمتها في استخراج الغاز البحري السوري رغم ما يشكله من تهديد لمصالح أولئك الحلفاء ممن لا يزالون يصطفون في الرتل الأمامي للحرب الغربية على سورية.
رغم هذه البيئة المعقدة بتجاذباتها، يبقى الأمل معقوداً على بدء الاستخراج، «مطلع العام الجاري» وفقاً للإعلانات السابقة!.
فبغض النظر عن الحاجة السورية الماسة إلى انطلاق عمليات الاستخراج على خلفية التقهقر المرير للتنمية بسبب الحرب والحصار المركز على مصادر الطاقة السورية، وعن دور التأخر في تحييد أحد أهم الأسس الملحة لإعادة الإعمار، فإن المزيد من ذلك التأخر قد يحقق للغرب، عبر رزمة من المصالح التي تكرسها «التحالفات الضاغطة» باضطراد، القدرة على تحطيم ما يمكن وصفه بالنموذج الروسي العالمي الطاقوي كما قد يبقي لذلك الغرب سلسلة من الثغرات على جبهات حرب الطاقة يمكن النفاذ منها مستقبلاً.
سيكون لطبيعة المساعدة التكنولوجية الروسية وعمقها وسرعتها في استخراج الغاز البحري السوري مؤشره على إستراتيجيتها العالمية الجديدة، وعلى إستراتيجيتها الدقيقة في فصل التحالفات وأولوياتها.
سورية.. لم يزل الأمر ضمن مواعيده الممكنة، إذ إن مصر مثلاً، وخلال عام واحد فقط تحولت من أكبر مستورد للغاز الطبيعي في العالم العربي وشرق المتوسط، إلى مصدر محتمل هذا العام، جرى الأمر بمساعدة من حلفائها الغربيين، وبطبيعة الحال، فالتكنولوجيا الاستخراجية الروسية لا تقل ديناميكية، ويمكن لها أن تدعم القفزة الاستخراجية في سورية بسرعة موازية.

خميس في «النقل»: سنحاسب من تثبت إدانته ونتخذ بحقه إجراءات شديدة ولن نسمح بالتجاوزات

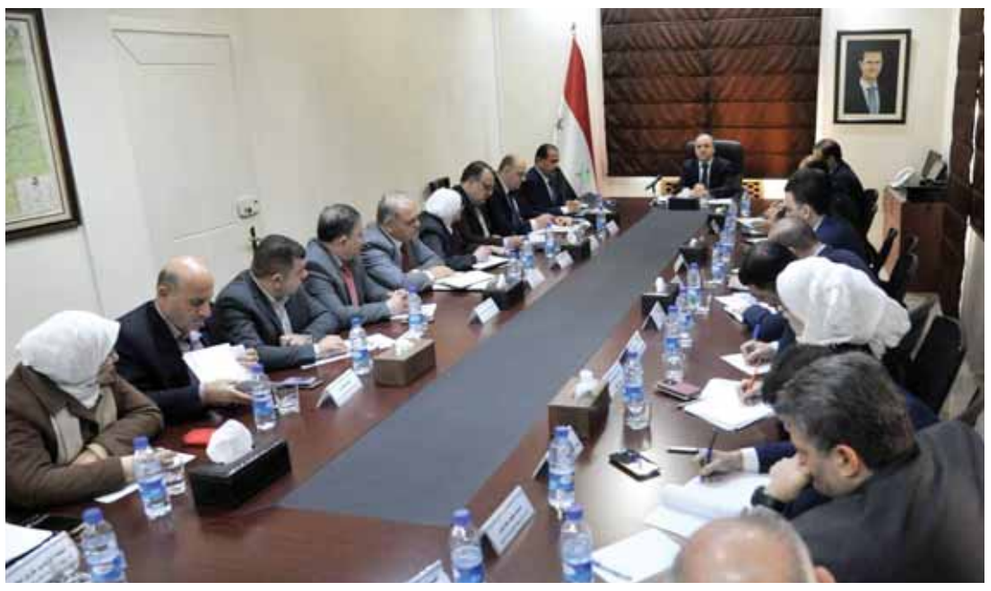

الوطن

كلف رئيس مجلس الوزراء عماد خميس القائمين على قطاع النقل ببلورة ومتابعة خطوات تنفيذية مكثّفة لإصلاح وترميم كامل البنى المتعلّقة بالقطاع من خطط ترميم وتعزيز أسطول المؤسسة، وصولاً إلى أبسط متعلّقات خدمة العمل، وذلك خلال الاجتماع الذي عقد أمس في وزارة النقل بهدف إعادة الإحياء التدريجي والكامل لقطاع النقل الجوي عموماً، ولمؤسسة الطيران العربية السورية خصيصاً.

وبحسب بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) أكد رئيس الحكومة أكد أهمية وضع برامج زمنيّة واضحة لضمان استدراكها، على قاعدة واسعة ومطلقة من الوضوح والشفافية، وذلك عبر اجتماعات عمل دورية أسبوعيّة فعّالة للقائمين على القطاع برئاسة وزير النقل.

يأتي ذلك على التوازي مع الاستثمار الأمثل للبنى المتاحة في مؤسسة الطيران، وإعداد دورات تدريبية مكثّفة لكل العاملين فيها، ووضع حدّ قاطع لحالة الترهّل والوهن التي عصفت بها على خلفيّات الحرب والحصار، والقضاء تماماً على كل أشكال التسيّب والفساد، لافتاً إلى أن الخلل الكبير الذي اعترى عمل المؤسسة يحتّم على كل العاملين فيها أن يخطوا خطوات نوعيّة غير تقليديّة لإعادة الألق إليها.

وحذّر خميس من ظهور أي حالات تجاوز أو ترهّل في المؤسسة من الآن فصاعداً، مؤكداً أن من تثبت إدانته فسوف يحاسب، وتتخذ بحقّه إجراءات شديدة.

وقسّم التحديات الماثلة أمام «السورية للطيران» إلى ثلاثة تحديات، أولها الحرب على سورية بشكل عام، وثانيها الحرب على المؤسسة التي جرى استهدافها مباشرة بقرارات وإجراءات الحصار والعقوبات، والتحدي الثالث هو الخلل الموجود داخل المؤسسة على المستوى التشغيلي والإداري.

واعتبر خميس أن قطاع الطيران بات أداة لقياس معدلات تقدّم أي بلد، ووسيلة فعّالة لترويج السمعة ونقل الصورة المضيئة والناصعة عنه، بالتالي «علينا طي صفحة الماضي والعمل جميعاً بإجراءات نوعية لاجتياز الصعوبات والتحديات، من أجل إعادة السمعة الطيبة لمؤسسة الطيران العربية السورية، التي كانت تحتل يوماً المرتبة الثانية عالمياً بعد الخطوط الباكستانية على مستوى الكفاءة وجدارة الأداء والأمان»، مشيراً إلى أن الحكومة سوف تتابع بدقة تفاصيل عمل المؤسسة والقطاع، لأنها وضعت في رؤيتها التنفيذية متابعة كافة القطاعات وفق تراتبية أولويات مدروسة.

وكان وزير النقل علي حمود قد استهل الاجتماع بشرح مفصّل عن واقع قطاع النقل الجوي بشقّه الحكومي ممثلاً بالمؤسستين الرسميتين «السورية للطيران» ومؤسسة الطيران المدني، لافتاً إلى الأضرار الكبيرة التي لحقت بالبنى الأساسية اللازمة للعمل والأداء الفاعل، جرّاء الاستهداف المباشر بالحرب والحصار والعقوبات، والتي وصلت إلى ١٠٥٥ مليون دولار.

وعرض الوزير حمود خطة العمل التي صاغتها الوزارة من أجل الخروج بالقطاع من الأضرار والمشكلات التي لحقت به.

يشار إلى أن الاجتماع كان بحضور المعنيين بقطاع النقل الجوي في وزارة النقل وفي مؤسسة الطيران العربية السورية ومؤسسة الطيران المدني.

يومياً ١٤٩ مخالفة في أسواق سورية

«التموين» للمواطنين: لا داعي للخوف.. أسعار الفروج ستنخفض

علي محمود سليمان

صرّح معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال الدين شعيب لـ«الوطن» بأن التعاون والتنسيق مع المديرية العامة للجمارك يتم بشكل يومي لمراقبة الأسواق وضبط المواد المهربة والمجهولة المصدر، موضحاً أن التعاون يجري لتحديد الأسواق والمحلات التجارية التي تدخلها دوريات التجارة الداخلية أو دوريات الجمارك، إذ إن الدوريات ليست مشتركة في كل الأسواق، وأي محل يتم ضبط مخالفات لمواد مهربة أو مجهولة المصدر فيه؛ يتم تنظيم الضبط القانوني بحقه، علماً بأن دورية التموين تنظم الضبط وفق قانون التجارة الداخلية وحماية المستهلك رقم /١٤/، أما في حال كان الضبط من قبل دورية الجمارك فهي تنظمه وفق قانون الجمارك.

ولفت شعيب إلى أن التشدد في الرقابة على الأسواق يتم على جميع السلع والمواد، مع ملاحظة أن أغلبية هذه المواد تدخل من لبنان وتركيا، وهي مواد مجهولة المصدر من عدة دول وأوروبية، أما بالنسبة للبضائع المهربة من الدول العربية فهي قليلة.

وأشار شعيب إلى إضافة بند المواد مجهولة المصدر إلى التقرير الدوري لمديريات التجارة الداخلية في المحافظات حيث شهد شهر شباط الماضي تسجيل عدد مرتفع من الإغلاقات للفعالية التجارية والإحالة إلى القضاء المختص مقارنة مع الأشهر السابقة، وذلك ضمن إطار الحملة على المواد المجهولة المصدر والمهربة.

ونوّه معاون الوزير بأن التركيز في عمل الوزارة ودورياتها على الأسواق يجري على المواد منتهية الصلاحية والمخالفة للمواصفات والمجهولة المصدر نتيجة كثافة تواجدها بالأسواق.

وأشار شعيب إلى أن التخوف من ارتفاع أسعار الفروج نتيجة مكافحة دخول الفروج التركي المجمد؛ مجرد إشاعات من قبل المستغلين في الأسواق، إذ لدى الوزارة معلومات أكيدة عن طرح قريب لأفواج جديدة من الفروج، مع عودة عدد من المربين لممارسة المهنة، وكذلك فإن بدء تحسن الأحوال الجوية وارتفاع درجات الحرارة يخفض من تكلفة التدفئة في المداجن وبالتالي يخفض من السعر النهائي للفروج.

وبحسب تقرير حماية المستهلك (حصلت «الوطن» على نسخة منه) فقد بلغ عدد الضبوط العدلية المنظمة من مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات كافّة (عدا الرقة وإدلب ودير الزور) ٤١٨٧ ضبطاً خلال شهر شباط الماضي، أي بمعدل نحو ١٤٩ ضبطاً في اليوم، وهي تجمع بين الضبوط العدلية المنظمة على القانون /١٤/ وعددها ٣١٤٢ ضبطاً وضبوط العينات المسحوبة وتبلغ ١٠٤٥ ضبطاً.

وبحسب التقرير، فقد تم إحالة ٩٨ شخصاً مخالفاً إلى القضاء المختص، كما تم إغلاق ٢٨٣ فعالية تجارية، وذلك خلال الدوريات التي قام بها جهاز حماية المستهلك في المحافظات وبلغ عددها ٣١٠٣ دوريات.

وبيّن التقرير أنه تم تحصيل مبلغ نحو ٣٦,٧٥٠ مليون ليرة سورية وذلك مقابل تسوية ١٤٧٠ ضبطاً وفق المادة ٢٣ من القانون /١٤/ لعام ٢٠١٥، حيث بلغ عدد مخالفات عدم الإعلان عن الأسعار ٨٧٧ مخالفة، ومخالفات الفواتير ٥٦٨ مخالفة، والامتناع عن البيع تم ضبط ١١ مخالفة، والبيع بسعر زائد تم ضبط ٢١٢ مخالفة، ومخالفات الغش في البضاعة ١٠٠ مخالفة، على حين تم ضبط ٨٩ مخالفة للاتجار بمواد مدعومة و٤ مخالفات للاتجار بمواد الإغاثة، على حين تم ضبط ٣٥ مخالفة لمواد منتهية الصلاحية، ومخالفات بدل خدمات ١٨٢، ٢٩٣ مخالفة للمواصفات القياسية السورية وهي تجمع ما بين ضبوط عدلية وعينات مسحوبة، ومخالفة متفرقة ١٥٣، فيما تم تنظيم ١٤٦ مخالفة لمواد مجهولة المصدر.

٣,٤ ملايين ليرة تكلفة إنارة الطرقات كل ساعة واجتماعات للحدّ من الهدر

قصي أحمد المحمد

تبلغ نسبة كمية استهلاك الإنارة على الطرقات العامة ١,٢ بالمئة من إنتاج الكهرباء في سورية، ما يشكل حالة هدر للطاقة، وذلك بحسب مديرين في الوزارة.

وفقاً للتصريحات الحكومية، فإن الإنتاج اليومي من الكهرباء يبلغ ٤٠٠٠ ميغا واط ساعي، أي ٩٦ ألف ميغا واط لكامل اليوم، تعادل ٩٦ مليون كيلو واط، منها ١,١٥ مليون كيلو واط للإنارة، يومياً، وعلى أساس تكلفة إنتاج الكيلو ٧٠ ليرة، فإن إنارة الطرقات تكلف الخزينة يومياً ٨٠,٦ ملايين ليرة سورية، أي نحو ٣,٤ ملايين ليرة في الساعة، وهو ما يزيد على ٢٩,٤ مليار ليرة سوري في السنة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكّد مدير الشركة العامة لكهرباء درعا غسان الزامل أنّ استهلاك الطرقات العامة من الكهرباء على مستوى القطر يقرب من ١,٢ بالمئة من إنتاج الطاقة، مشيراً إلى أنّ ترك إنارة الطرقات العامة والشوارع تعمل بشكل دائم، يشكل حالة هدر كبير للكهرباء.

وأكّد الزامل أنه تم إزالة عدد كبير من الأجهزة المنارة نهاراً على الطرقات في محافظة درعا، موضحاً أنّه تمت مساعدة البلديات في إعادة تشغيل اللوحات المنظمة لعمل أجهزة الإنارة، وأنّه تم الانتهاء من أكثر من ٨٠ بالمئة منها، منوهاً بأنّه سيتم الانتهاء من هذه الأجهزة خلال اليوم وغداً.

وأشار مدير الشركة العامة لكهرباء ريف دمشق خلدون حدى لـ«الوطن» أنّه تم الاجتماع مع رؤساء أقسام الكهرباء في المدن التابعة للمحافظة وتم توجيه التعليمات والتوجيهات لهم بهدف إطفاء جميع أجهزة الإنارة في الطرقات، مبيناً أنّ وجود أي خلل يحملهم المسؤولية.

وأوضح حدى أنّه تم تشكيل لجان خاصة تتابع الموضوع في الشركة بالإضافة إلى إجراء جولات على الأوتسترادات لتفقد تطبيق التعليمات مع مدير عام المؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء.

ولفت حدى إلى أهمية الموضوع لكونه يعتبر مجالاً للهدر في الأموال العامة، مؤكداً أنه تمت معالجة الموضوع في ريف دمشق بشكل كامل، مشيراً إلى أنّ الخلل الموجود في أجهزة الإنارة العامة يعود إلى تعطل اللوحات المنظمة لعمل الأجهزة ما يؤدي إلى استمرار الإنارة ليلاً نهاراً.

وأكّد حدى أنّ الاجتماع منح الشركات والوحدات الإدارية في المحافظات يومين لإنهاء العمل وحصر جميع الأجهزة التي تمت معالجتها.

وبين مدير الشركة العامة لكهرباء طرطوس مالك معيطة لـ«الوطن» أنّ إبقاء الإنارة بالطرقات تعمل بشكل مستمر في النهار يعتبر هدراً، لكون الوزارة تدعم كل كيلو واط ساعي بـ٦٠ ليرة سورية، مشيراً إلى أنّ التكلفة الإنتاجية تتجاوز ٧٠ ليرة، ما يؤدي إلى خسارة الوزارة كمية كبيرة من المال عندما تبقى الإنارة تعمل في النهار.

وأشار إلى أنّنا بحاجة إلى كل كيلو واط ساعي، موضحاً أنّ موضوع الإنارة نهاراً على الطرقات غير مقبول لدى المواطنين وخاصة في ظل الظروف الحالية التي يكون فيها التقنين مطبقاً على المنازل.

ولفت إلى تشكيل لجان خاصة مركزية بالمحافظة لمعالجة الخلل في إنارة الطرقات العامة، وتمت معالجته ونظمت محاضر بالموضوع.

رد

«الكيميائية»: خسائرنا ٥,٨ مليارات ل.س وليس ٨,٧ مليارات بسبب الدمار والحاجة لموارد مالية كبيرة لإعادة الإقلاع

إشارة إلى المقال الوارد في صحيفتكم بتاريخ ٢٤-٢ / ٢٠١٩ العدد «٣,٩٦» تحت عنوان: الصناعة تنهي حساباتها عن ٢٠١٨: ٧٣١ مليون ليرة ربح صاف بتراجع ٩٥٪ والسبب خسارات النسيجية والكيميائية.

نورد لكم رد المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية على المقال المذكور فيما يتعلق بعملها:

«تضمن المقال الإشارة إلى أن الخسارة الأكبر كانت من نصيب المؤسسة الكيميائية بنحو ٨,٧ مليارات ليرة سورية منخفضاً بنسبة قاربت ٦٤٪ عن العام السابق وتصويباً للبيانات المذكورة نوضح أن إجمالي الأرباح المحققة في الشركات التابعة للمؤسسة العامة للصناعات الكيميائية بلغ بعد اقتطاع الضرائب نحو ١,١ مليار ليرة سورية، وهي أرقام تقديرية والمتوقع هو أكبر من ذلك على ضوء الميزانيات الختامية وبالمقابل بلغت الخسائر المحققة لدى بعض الشركات التابعة حوالي ٦,٩ مليارات ليرة سورية وبالتالي يكون الرصيد الصافي نحو ٥,٨ مليارات ليرة سورية خسارة محققة على خلاف الرقم المذكور أعلاه.

وفي مطلق الأحوال هناك خسارة مالية ترتبت على بعض الشركات التابعة أغفلت ما تحقق من أرباح في شركات أخرى وللتوضيح تركزت الخسارة المالية أولاً في الشركة العامة للأسمدة بخسارة بلغت ٦,٥ مليارات ليرة سورية وثانياً خسارة ٠,٤ مليار ليرة سورية في الشركات المتوقفة عن الإنتاج لأسباب كثيرة منها ما يرتبط بالأزمة وحجم الدمار الذي لحق ببعض الشركات وهي: «زجاج حلب- الورق بدير الزور» ومنها ما يرتبط بالحاجة لموارد مالية كبيرة لإعادة الإقلاع فيها وهي: «الإطارات- زجاج دمشق».

وهنا نود التوضيح بأن ذكر رقم الخسارة بشكل مجرد من دون شرح لماهية هذا الرقم وسببه يجعل المقال الصحفي براقاً إلا أنه لا يوصل الحقيقة كاملة ونشير إلى أن الرقم الأكبر في حجم الخسارة المتعلق بخسارة الشركة العامة للأسمدة والبالغ ٦,٥ مليارات ليرة سورية يعود إلى أن الشركة المذكورة هي في وضع مالي مخسر وليس بخاسر والسبب الرئيسي يرتبط بموضوع التسعير الإداري الملزم للشركة والصادر عن اللجنة الاقتصادية والمرتبط بوزارة النفط والثروة المعدنية الذي يتم بموجبه تسعير مخرجات السماد كمنتج نهائي وكذلك المدخلات الرئيسية فيها (الغاز الطبيعي- الفوسفات).

ونبين هنا بأن سعر الغاز الطبيعي المبيع للشركة العامة للأسمدة حالياً من الشركة السورية للغاز يبلغ ٩٥ ليرة سورية للمتر المكعب الواحد وهو أعلى من السعر العالمي ويزيد بأضعاف عما كان عليه قبل عام ٢٠٠٩ البالغ ليرة سورية للمتر المكعب وكذلك لما كان عليه السعر في الفترة (٢٠٠٩- ٢٠١١) البالغ ٨ ليرات سورية للمتر المكعب الواحد وعملية التسعير الإداري المذكورة تتم بغض النظر عن حجم تكاليف وحدة المنتج وبعيداً من حسابات تحقيق أي هامش للربح وبهدف تغطية احتياجات القطاع الزراعي والخطة الموضوعة في هذا المجال، علماً بأن ما تم صرفه على بند قطع الغيار والصيانة هو حوالي ١,١٥٠ مليار ليرة سورية وهو من ضمن الاعتمادات المرصدة.

إضافة إلى أن خصوصية صناعة سماد اليوريا تفرض ضرورة استمرارية عمل خطوط التشغيل وأي توقف يرتب خسائر بمئات الملايين وما أفرزته الأزمة من (انقطاع الغاز- انقطاع الكهرباء- شح المياه- الحاجة لقطع التبديل وأعمال الصيانة) والزمن اللازم لتأمينها وإعادة الإقلاع بخطوط الإنتاج المتهالكة فنياً والذي يعود عمر معظمها إلى ما يقارب أربعة عقود أدى لارتفاع في استهلاك مستلزمات الإنتاج وخصوصاً الغاز الطبيعي عن معدلات الاستهلاك المعيارية وبالتالي مضاعفة التكاليف وترتب خسائر مالية إلى جانب عدم تقيد الشركة السورية للغاز بسعر وحدة الغاز الطبيعي المبيع للشركة العامة للأسمدة المتفق عليه في اجتماع للجنة الاقتصادية بهذا الخصوص وهو المادة الرئيسية لتصنيع سماد اليوريا، وهذا ما دفعنا إلى التعاطي بإيجابية قصوى مع العرض المقدم من الشركة الروسية (أس تي جي أنجنيريك) لإعادة تأهيل وتطوير الشركة العامة للأسمدة.

كل هذه الأسباب جعلت الشركة العامة للأسمدة وبالتالي المؤسسة أمام رقم خسارة مالية كبيرة محققة استطاعت التغطية على ما تحقق من أرباح لدى شركات أخرى بلغت حوالي ١,١ مليار ليرة سورية وأهمها في الشركة الطبية العربية (تاميكو) التي بلغت أرباحها ا لمقدرة لعام ٢٠١٨ نحو ٥٠٠ مليون ليرة سورية وهو رقم من المتوقع أن يصل إلى حوالي المليار ليرة سورية على ضوء الميزانيات الختامية وكذلك هو الحال في باقي الشركات العاملة وهي رابحة بالعموم.

شاكرين حسن تعاونكم

مديرة المكتب الصحفي والمتابعة
رشا محمد داوود